أساليب الإنتاج الزراعي في السودان

فرح حسن آدم

مقدمة :

تختلف طبيعة الإنتاج الزراعي في السودان بإختلاف العوامل الطبيعية ، والظروف التاريخية وعلاقات الملكية السائدة • ونتيجة لتضافر هذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلى إعتبارات أخرى اتخذ تطور القطاع الزراعي في السودان أشكالا متعددة في الناحية السياسية والإجتماعية والإقتصادية والفنية • وكنتيجة حتمية لتخلف الزراعة السودانية من الناحية الإقتصادية والفنية ، وللتغلغل الجزئي لأساليب الإنتاج المستحدثة من الخارج ، سواء أكان ذلك عن طريق إستبدال المعدات الزراعية التقليدية المتخلفة (كالساقية والشادوف مثلا) بالمعدات الحديثة (الطلمبات) ، أو تطبيق علاقات إنتاج استعمارية مستوردة ، ورث الإنتاج الزراعي في أقاليم السودان المختلفة أنماطا زراعية مستقلة عن بعضها البعض،وتفتقر للرابطة العضوية بينها وبين بقيةفروع الإقتصاد القومي ككل • وانطلاقا مما سبق فإن تكامل الإنتاج الزراعي لابد وأن يعنى في المقام الأول بتقسيم العمل في أقاليم الإنتاج المتفرقة وبين فروع الإقتصاد المختلفة بهدف تحقيق وتائر أعلى في معدلات النمو الزراعي وأساليب الانتاج الزراعي السائدة اليوم تقف حائلا دون تحقيق هذا الهدف • وبالتالي فإن الواجب يقضي بالتعرف على جوانب القصور في أساليب الإنتاج الزراعي

---

* يقع هذا البحث في ثلاثة أقسام ، ونبدأ بنشر الموضوع الاول منه في هذا العدد وهو : « أسلوب الانتاج في المديرية الشمالية » على أن نتبعه بالموضوعين الآخرين في العددين القادمين وهما : أسلوب الانتاج في مشاريع الاصلاح الزراعي ، وأسلوب الانتاج في الزراعة الآلية .

للمناطق الزراعية المختلفة ، وطرح البديل بما يساعد فى التأثير مباشرة على الإنتاج وفق مصالح الإقتصاد القومى ، ومن أجل المساهمة فى التغيير الإقتصادى والإجتماعى الذى تتطلبه مرحلة الإقتصاد الوطنى الديمقراطى .

(أ) أسلوب الانتاج فى المديرية الشمالية :

تتميز المديرية الشمالية عن غيرها من مناطق السودان الأخرى بكثافة عالية فى السكان ، وضيق شديد فى الأراضى الزراعية ، وندرة فى مياه الأمطار . ولقد ساعدت هذه العوامل مجتمعة على خلق مناخ صالح لإتباع درجة عالية من النظام والتحكم فى استعمال الموارد المحدودة لمقابلة ضروريات الحياة ، كما ونتجت عن ذلك تجمعات قروية تميزت عن غيرها بحسن الأداء والكفاءة فى استعمال الأرض والقوة العاملة ووسائل الرى التقليدية بطريقة مكثفة ومتنوعة .

وتتميز المديرية الشمالية ، بحكم موقعها الجغرافى ولأسباب تاريخية واقتصادية متعددة ، باتتشار الملكية الفردية للأرض وما عليها من أصول متداولة وبالرغم من ضغط العوامل الخارجية المختلفة التى قد أثرت ولاشك على أساليب الإنتاج ، خاصة وسائل الإنتاج ، إلا أن الشكل الغالب للإنتاج الزراعى مازال كما كان عليه من قبل : الإنتاج السلعى الصغير حيث تسود الملكية الفردية للأرض .

وبمرور الزمن ... ومع استبدال وسائل الرى التقليدية بالآلات الرافعة للمياه ، نتيجة إنشاء المشاريع الحكومية إبان الحكم الاستعمارى للبلاد لإمداد جيوش الحربين العالميتين الأولى والثانية بالغذاء ، برزت إلى الوجود علاقات إنتاج مزدوجة ميزت شكل الإستغلال فى المشاريع الخصوصية حيث يسود ــ فى الغالب الأعم ــ نظام الإيجار العينى أو الزراعة بالمشاركة عن رصيفه فى المشاريع الحكومية التى تنتظمها علاقات الإنتاج القائمة على ضريبة المياه ، والجدول رقم « ١ » يبين مدى انتشار نظام المشاركة التقليدى خاصة بالنسبة لعدد المشاريع ، إذ بلغت النسبة المئوية لعدد المشاريع الخاصة التى تتبع هذا النظام ٨٨ ٪ و ٤٠ ٪ من جملة المشاريع الخاصة فى العينة لمنطقتى شندى ومروى على التوالى . ويتضح من الجدول الثانى مدى التوسع الذى طرأ على علاقات الإنتاج القائمة على المشاركة لمصلحة الرأسمالية الزراعية المتمثلة فى

كبار الملاك ورجال الإدارة الأهلية وأرباب المعاشات ، حيث فاقت نسبة النمو للمشاريع الخاصة كبيرة الحجم (٥٠٠ فدان فأكثر) معدلات نمو المشاريع صغيرة الحجم فيما يختص باتساع الرقعة الزراعية ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٣ .

وتمثل الأرقام الواردة فى الجدول نمرة « ٣ » التغيير الذى تم فى مجال وسائل الرى إذ ارتفع عدد الطلمبات من ٦٥ فى عام ١٩٢٧ إلى أكثر من ٢٠٠٠ فى عام ١٩٦٨ بينما تناقص استعمال السواقى والشواديف .

أما فى مجال عناصر الإنتاج الأخرى فلقد تسبب فقر الغالبية العظمى من مزارعى المديرية الشمالية ، وندرة وتفتت الأرض الزراعية ، فى الحيلولة دون شراء لوازم الإنتاج الحديثة من آلات زراعية وماكينات وسماد ..الخ.الشىء الذى أدى إلى إجبار فقراء المزارعين على إيجار وسائل الإنتاج بما فى ذلك الأرض الخاضعة لملكية الحكومة فى بعض الحالات من أصحاب الرخص بشروط تعسفية ، قد تصل حد إعتصار ٧٥ ٪ من جملة دخل المزارع الفقير ، بما فى ذلك تكلفة الخدمات التى يقدمها صاحب الرخصة للمزارع ، والإيجار العينى الذى يدفعه المزارع لصاحب الاستثمار فى الطلمبة نظير حصول الأول على مياه الرى . والجدول نمرة « ٤ » يوضح النسب التى يدفعها الزراع لأصحاب الرخص من إجمالى إنتاجهم فى عينة من المشاريع الخاصة لمنطقتى شندى ومروى .

جدول نمرة « ١ » : علاقات الإنتاج السائدة فى عينة من المشاريع الخاصة بالمديرية الشمالية

علاقات الانتاج السائدة فى المحصول	المنطقة					
	شندى النسبة المئوية			مروى النسبة المئوية		
	لعدد المشاريع	للمساحة	للمزارعين	لعدد المشاريع	للمساحة	للمزارعين
الشراكة	٨٨ ٪	٩ ٪	٢٠ ٪	٤٠ ٪	٤١ ٪	١٩ ٪
الشراكه						
ضريبة المياه	٦ ٪	٩١ ٪	٧٩ ٪	٣٥ ٪	٤٧ ٪	٦٣ ٪
وضريبة المياه	٦ ٪	١٥ ٪	غ٠٫٠	٢٥ ٪	١٢ ٪	١٨ ٪
الجملة	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

الجدول نمرة «٢» : تعداد ومساحات المشاريع الخاصة بالمديرية الشمالية • *

السنة	حجم الطلمبة بالبوصة	المشاريع	النسبة المئوية لعدد المشاريع	المساحة	النسبة المئوية لاجمالى المساحة
١٩٥٦	٦ فأقل	٥١٧	٧٠ر٦ ٪	٣٤ر٩٦٩	٢٠ر٧ ٪
	٧ — ١٠	١٧٤	٢٣ر٨ ٪	٧٠ر٤٩٧	٤١ر٩ ٪
	١٢ فأكثر	٤١	٥ر٦ ٪	٦٣ر٠٤٦	٣٧ر٤ ٪
	الجملة	٧٣٢	١٠٠ ٪	١٦٨ر٥٠٧	١٠٠ ٪
١٩٦٣	٦ فأقل	٨١١	٨٠ر٠ ٪	٥٦ر٠٨٦	٢٤ر٥ ٪
	٧ — ١٠	١٥٠	١٤ر٨ ٪	٦٦ر١٧٤	٢٨ر٩ ٪
	١٢ فأكثر	٥٣	٥ر٢ ٪	١٠٦ر٥٧٨	٤٦ر٦ ٪
	الجملة	١٠١٤	١٠٠ ٪	٢٢٨ر٨٣٨	١٠٠ ٪
١٩٦٥	٦ فأقل	١٣٦٢	٨٦ر٩ ٪	٨٢ر٦٢٤	٣٩ر٢ ٪
	٧ — ١٠	١٦٣	١٠ر٤ ٪	٦١ر٤١٠	٢٩ر١ ٪
	١٢ فأكثر	٤٣	٢ر٧ ٪	٦٦ر٧١١	٣١ر٧ ٪
	الجملة	١٥٦٨	١٠٠ ٪	٢١٠ر٧٤٦	١٠٠ ٪
١٩٦٩	٦ فأقل	٢١٠٢	٨٨ر٩ ٪	١١١ر١٦٥	٤٤ر٦ ٪
	٧ — ١٠	١٩٧	٨ر٣ ٪	٧٧ر٦٤١	٣١ر١ ٪
	١٢ فأكثر	٦٦	٢ر٨ ٪	٦٠ر٥٩٦	٢٤ر٣ ٪
	الجملة	٢٣٦٥	١٠٠ ٪	٢٤٩ر٤٠٢	١٠٠ ٪
١٩٧٠	٦ فأقل	٢٢٠٨	٨٩ر٥ ٪	١١٦ر١٠٥	٤٦ر٦ ٪
	٧ — ١٠	١٩٤	٧ر٩ ٪	٧٥ر٠٩٨	٣٠ر٢ ٪
	١٢ فأكثر	٦٥	٢ر٦ ٪	٥٧ر٧٨٨	٢٣ر٢ ٪
	الجملة	٢٤٦٧	١٠٠ ٪	٢٤٨ر٩٩١	١٠٠ ٪

الجدول نمرة «٣» تعداد وسائل الرى بالمديرية الشمالية ١٩٢٧ — ١٩٦٩ * •

العام	عدد الطلمبات	عدد السواقى	عدد الشواديف	عدد المترات
١٩٢٧	٦٥	٩٨٨٠	٢٤٠	غ٠م٠
١٩٣٧	١١٢	٦٨٥٩	١٢٨	غ٠م٠
١٩٥٣	٦٠٨	٥٦٩٢	٨٤	غ٠م٠
١٩٦٣	١٢٤٩	غ٠م٠	غ٠م٠	غ٠م٠
١٩٦٥	١٥٤٦	غ٠م٠	غ٠م٠	غ٠م٠
١٩٦٨	٢١٧٢	غ٠م٠	غ٠م٠	غ٠م٠
١٩٦٩	٢٥٧٠	غ٠م٠	غ٠م٠	غ٠م٠

* المصدر : وزارة الزراعة . التقارير السنوية .

ويتبين من هذه المعلومات أن جزءا غالبا من المزارعين يقتسم إنتاجه مناصفة مع المالك لوسائل الإنتاج (الرى أساسا) • كما ويلاحظ تعدد نسب المشاركة واختلافها بين منطقتى شندى ومروى ، ومرد ذلك عدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال نوعية المحصول وقيمته والجهد المبذول فى إنتاجه،وتقديم الخدمات للمزارعين بواسطة صاحب المشروع ، وحق الانتفاع بالأرض ومقدرة المزارعين على حماية مصالحهم من تغول أصحاب الرخص •

ومما تقدم يتضح أن التملك الفردى لوسائل الرى بالمديرية الشمالية قد أصبح مصدرا هاما لتراكم الجزء الأعظم من القيمة المنتجة فى أيدى القلة من السكان على حساب أغلبية المزارعين • ولابد من الإشارة هنا إلى أن السياسة الزراعية لحكومات ما بعد الإستقلال قد شجعت على استمرار الواقع المتخلف لغالبية السكان فى المديرية الشمالية واتساع بشاعة الاستغلال لأصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيين بصفة خاصة • ولم يعد العائد المتحقق للرأسمالية الزراعية من بيع مياه الرى بكاف لإرضاء تطلعاتها الرامية لتجميع المزيد من الثروة ، فأقدمت أجزاء منها على التوسع فى زراعة المحاصيل المستديمة وزيادة الإعتماد على العمل المأجور المكثف ، بالإضافة إلى التحكم فى الأنشطة الإقتصادية الأخرى مثل التجارة ونقل البضائع • واستطاعت تلك الفئة بما لها من إمكانيات ونفوذ أن تستخدم تسهيلات الحكومة فى منح الأرض والسلفيات الزراعية لمصلحتها ، وتسببت فى إغراق فقراء المزارعين فى الديون عن طريق عمليات البيع للخدمات الزراعية والسلع الإستهلاكية بأسعار باهظة ، والشراء للمحاصيل النقدية المنتجة بأسعار منخفضة •

الجدول « ٤ » : توزيع المزارعين على نسب الشراكة المختلفة فى منطقتى شندى ومروى (١) بالمديرية الشمالية .

نسبة المشاركة فى الانتاج ٪	نسبة المزارعين إلى مجموع المزارعين فى العينة فى منطقة شندى	منطقة مروى
٣٣ ١/٣	٨ ٪	—
٤٣ ٢/٣	٢٦ ٪	—
٥٠	٦٧ ٪	٨١ ٪
٦٦ ٢/٣	—	١٣ ٪
٧٥	—	٦ ٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪

ومن الإحصاءات المقدمة لبعض المشاريع الحكومية التابعة للمؤسسة الزراعية (٢) بالمديرية الشمالية ، وبالرغم من شيوع الحيازات الصغيرة المفتتة التى تتراوح مابين الكسر من الفدان حتى ١٦ فدان كحد أقصى للملكية ، يمكن للباحث أن يتوصل إلى تقسيم المزارعين العاملين بتلك المشاريع إلى ثلاث فئات إجتماعية إعتمادا على ملكية الأرض ونوعية المحاصيل (موسمية أو مستديمة) وإستعمال العمل المأجور (أنظر الجدولين نمرة ٥ و ٦) :

(١) الفئة الأولى وتمثل أغلبية المزارعين ، تشكل أكثر من ٤٦ ٪ من مجموع المزارعين وتعيش فى واقع مرير . وتتميز هذه الفئة عن غيرها بملكيتها لحيازات صغيرة ، مفتتة ومبعثرة وتتراوح مساحتها ما بين كسر من الفدان إلى الفدانين فى الغالب الأعم . والمستوى المعيشى المنخفض لهذه الفئة الإجتماعية يقارب مستوى معيشة العمال الزراعيين ، خاصة أولئك الذين يعتمدون فى حياتهم على بذل الجهد لتشغيل المحاريث البلدية ، التى عادة ما يكون تاجر القرية شريكا ممولا للوازم التابعة لتلك المحاريث . كذلك فإن فقراء المزارعين يعتمدون اعتمادا كليا على الجهد الذاتى فى القيام بالعمليات الزراعية وعلى زراعة المحاصيل الموسمية . إلى جانب ذلك فإن هذه الفئة تمتلك أعدادا ضئيلة

(١) من دراسة أجراها السيد زكى بقسم الاقتصاد الريفى كلية الزراعة ، جامعة الخرطوم لنيل درجة الماجستير عن الكفاءة الاقتصادية فى استعمال مياه الرى بالطلمبات فى المديرية الشمالية ـ ١٩٦٩ .

(٢) أصدرت وزارة التعاون والتنمية الريفية قرارا فى عام ١٩٧١ يقضى بتحويل مشاريع المؤسسة لجمعيات تعاونية .

من أشجار النخيل لا تتعدى الثلاثين نخلة على الأكثر (أنظر الجدول نمرة ٦)٠ وإذا احتسبنا مجموع صافى دخل تلك الفئة من القمح والفول المصرى ، والذرة، واللوبيا لعام ١٩٦٩ نجد أنه يمثل حوالى ٣٢ جنيها سودانيا ، ويمثل هذا المبلغ ما بين ٣٠ ٪ ــ ٨٠ ٪ أو أكثر من صافى دخل المزارع ٠ وتتحمل هذه الفئة أعباء العمل المأجور فى الحيازات المتوسطة والكبيرة نسبيا ، وتتحصل على اليسير من الدخل من بعض الصناعات الريفية وتربية الحيوانات أملا فى مقابلة مستلزمات الحياة الضرورية ، ولمجابهة الإلتزامات الأخرى من دفع للعوائد وخلافه ٠

الجدول نمرة « ٥ » : توزيع ملكية الجنايين على المزارعين بمشروع القرير ــ المديرية الشمالية ــ ١٩٧٠

مساحة الجنينة بالفدان	النسبة المئوية لعدد المزارعين	متوسط المساحة بالفدان	عدد الصمودة لتحصيل ضريبة المياه	النسبة المئوية لعدد الصمودة
٠٫١ ــ ١	٩٠ ٪	٠٫٤٣	٧٦٨	٧١٫١ ٪
١٫١ ــ ١	٨٫٩ ٪	١٫٥٠	٩٦	٢٢٫٧ ٪
٢٫١ ــ ٥	٠٫٧ ٪	٣٫٢٥	١١	٣٫٧ ٪
أكثر من ٥	٠٫١ ٪	١٠	٢	٢٫٥ ٪

الجدول نمرة « ٦ » النسب المئوية لملكية المزارعين للنخيل فى ثلاثة من مشاريع المؤسسة الزراعية بالمديرية الشمالية ــ ١٩٧٠ ٠

ملكية النخيل بالعدد	النسبة المئوية للمزارعين الذين يملكون نخيلا بمشروع القرير	الكلد	البرقيق
صفر	ــ	ــ	٣٥ ٪
١ ــ ٣٠	٧٧٫٧ ٪	٢٣ ٪	٣٫٨ ٪
٣١ ــ ١٠٠	١٨٫٤ ٪	٤٧ ٪	٤٠٫٤ ٪
١٠١ ــ ٢٠٠	٣٫١ ٪	٢٠ ٪	١٩٫٤ ٪
٢٠١ ــ ٣٠٠	٠٫٤ ٪	٣ ٪	١٫٢ ٪
٣٠١ فأكثر	٠٫٤ ٪	٧ ٪	٠٫٢ ٪
المجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

(٢) الفئة الثانية تمثل المزارعين المتوسطين ، وهؤلاء يملكون حوالى ٥ أفدنة ، وينتجون نسبة أقل من المحاصيل الموسمية عن الفئة السابقة

ويعتمدون فى دخلهم النقدى على إنتاج كميات أوفر نسبيا من المحاصيل المستديمة حيث تبلغ ملكيتهم لأشجار النخيل ما بين ٣١ ــ ٢٠٠ نخلة • وتمثل هذه الفئة حوالى ٤٩ ٪ من جملة المزارعين فى المشاريع المبينة فى الجدول نمرة « ٦ » •

(٣) الفئة الثالثة وتمثل أغنياء المزارعين ، وعادة ما تمتلك هذه الفئة أكثر من ٥ أفدنة ، بينما لاتشكل أكثر من ٤ ٪ من مجموع المزارعين • وتكاد تحتكر هذه الفئة إنتاج الفاكهة ، كما وتعتمد اعتمادا كاملا على العمل المأجور • أضف إلى كل ذلك أن كبار المزارعين يتمتعون بامتيازات مفتعلة بالنسبة لتوزيع مياه الرى ، وبمقدرة أكبر على التسويق نتيجة لتوفر إمكانيات التجارة والنقل لديهم • ولقد أصبحت هذه الفئة بفضل التراكم الرأسمالى مصدرا لدفع عمليات الإستغلال لفقراء المزارعين خاصة فى مجالات تقديم الخدمات الإنتاجية كالسماد والبذور ، والسلع الإستهلاكية كالذرة والقمح ، وإيجار الآلات الزراعية • ولم تكتف هذه الفئة بحصر نشاطها فى المديرية الشمالية وحسب ، بل امتدت عملياتها لتشمل الإستفادة من مصادر الربح الإضافية التى كفلتها لها الحكومة بارتياد مجال الإستثمار فى مشاريع الزراعة الآلية ذات العائد المجزى مستهدفة بذلك إحتكار السوق الغذائية فى المناطق التى يقل فيها عرض الذرة عن مجابهة الطلب على الإستهلاك •

وبالرغم من عملية الإستغلال التى يمارسها أغنياء المزارعين على فقراء المزارعين والعمال الزراعيين فى مجال التجارة الداخلية بمشاريع المؤسسة إلا أن العلاقة التعاقدية المتمثلة فى ضريبة المياه السائدة بمشاريع المؤسسة تجد الترحيب من غالبية المزارعين عند مقارنتها بعلاقة المشاركة فى المحصول بين مزارعى المشاريع الخاصة والتعاونية من جهة ، وبين أصحاب الرخص من الجهة الأخرى • ولعله من المفيد الإشارة إلى مساوىء نظام المشاركة والتى تنشط من أجلها الدعوة لإعادة تنظيم علاقات الإنتاج لحماية فقراء المزارعين من الاستغلال ولرفع مستواهم الإقتصادى والإجتماعى •

(١) من المساوىء الأساسية لنظام المشاركة عدم تناسب إلتزامات المزارع لصاحب الطلمبة نظير بيع مياه الرى مع التكلفة الحقيقية لمياه الرى ، كما وأن

حصة الإنتاج التى يدفعها المزارع لمقابلة إحتياجاته من مياه الرى تمثل نسبة عالية من دخله ، وتجعله عاجزا عن مقابلة ضروريات الحياة له ولعائلته .

(٢) كثيرا ما يمثل صاحب الرخصة بالنسبة للمزارع مصدرا يموله باحتياجاته النقدية والعينية من لوازم زراعية وسلع إستهلاكية،ومؤجرا للأرض بالإضافة لبيع مياه الرى . ويؤدى كل هذا إلى تمكين صاحب الرخصة من فرض شروط تعسفية على فقراء المزارعين ، وإستنزاف المزيد من دخلهم . ومن ناحية أخرى فإن ضعف الحافز المادى لزيادة الإنتاجية لدى غالبية المزارعين الناتج من سيطرة أصحاب الرخص وبعض التجار على عوامل الإنتاج يقفل الطريق أمام إمكانية الإنعتاق من الطبيعة الإستغلالية لنظام الشراكة المجحف نظراً لانخفاض دخل المزارعين وضعف إمكانياتهم المالية .

(٣) كذلك فإن نظام الشراكة بالمقارنة مع نظام ضريبة المياه يقف حائلا دون تكثيف الإنتاج الزراعى بالتوسع فى زراعة المحاصيل المستديمة ذات القيمة النقدية العالية . فالمزارع الذى يدفع ضريبة ثابتة من دخله السنوى لاستعمال مياه الرى يستطيع أن يحقق إنتاجا أكثر كثافة وتنويعا من ذلك الذى يدفع قيمة نقدية أو عينية، نظير الحصول على مياه الرى،تفوق فى حالات كثيرة نصف القيمة الكلية للمحاصيل الموسمية . غير أنه لا يمكن أن نخلص من هذه المقارنة إلى أن علاقة الإنتاج القائمة على دفع ضريبة ثابتة لمياه الرى هى العلاقة المثلى للتطبيق والتعميم فى المشاريع الزراعية بالمديرية الشمالية إذ أنه من الواضح أيضا أن مشاريع المؤسسة التى تحكمها تلك العلاقة قد أخفقت فى تحقيق الإنتاج الأمثل لأسباب عديدة نذكر منها ما يلى :

(١) الخسارة المتتالية التى أصيبت بها مشاريع المؤسسة لعدة سنوات كما يتضح من بيان الإيرادات والمنصرفات (أنظر الجدول نمرة ٧) ، ويرجع ذلك إلى العوامل التالية :

أ ــ سوء الأسس فى إستغلال الإمكانيات المالية للمؤسسة ، الشىء الذى نتج عنه وفر فى بعض بنود الصرف ، دون أن يستعمل ذلك الوفر لتحسين الكفاءة الإنتاجية مثال ذلك تحسين القنوات وإعادة تخطيطها ، والقيام بإنشاء ضوابط مياه وسدود وجنابيات منظمة

حتى يمكن التحكم فى الرى ، إذ أن القنـوات بوصـفها الحالى لا تساعد فى التحكم فى عمليـة الرى .

ب ـ إنخفاض الإيرادات المستمر مـن ضريبة المياه المتحصـلة نتيجـة التباطؤ فى تحصيل الضريبة خاصة بالنسبة لأغنياء المزارعين والملاك الغائبين أصحاب المزروعات المستديمة رغما عن أن العائد من ضريبة المياه بالنسبة لهذه الفئة يمثل نسبة ضئيلة للغاية بالمقارنة مع الدخل المجزى الذى يتحصلون عليه من بيع محصول الفاكهة والنخيل . ومن الناحية الأخرى فإن الإسراف والتبديد فى مياه الرى الناتج من عدم العدالة فى توزيع فرص الرى ، وإعطاء الأولوية للجنائن « المسورة » بالإضافة إلى مشاكل الدورة الزراعية قد أدى لتضخم المصروفات بطريقة مفتعلة دون أن يقابل ذلك ارتفـاع مماثل فى الإيرادات الممكن تجميعها من استهلاك ميـاه الرى الضائع بغير حساب . ومما تقدم يتضح أن الإرتفـاع الواضـح فى استهلاك الزيوت والوقود وقطع الغيار ، وبالتالى إزدياد المنصرف على تلك البنود ، بما يؤثر ولا شك على الإيرادات ، يرجع أساسا إلى إتساع الزراعة البستانية وإقامة الجناين ؛ وعليه فإن إعادة النظر فى فئات رسوم المياه بطريقة مطلقة على كل المحاصيل ، وعلى قدم المساواة بين كل المزارعين بغض النظر عن التفـاوت الكبير بين إمكانيات والتزامات كل فئة ، يؤدى فى النهاية إلى انتفاع أغنياء المزارعين من الوضع الجديد دون غيرهم . ولهذا يصبح من الطبيعى معالجـة العجز المالى لمشاريع المؤسسة بطريقة أكثـر واقعيـة تقضى على المسـاواة الشكلية بين فئات المزارعـين المختلفـة ، ويعنى هـذا بالضرورة إعادة النظر فى رسوم المياه لمجابهة إرتفاع تكاليف أسعار الزيوت وقطع الغيار بطريقة تصاعدية تزداد مع زيادة الإنتفـاع بميـاه الـرى .

الجدول نمرة « ٧ » منصرفات وإيرادات مشاريع المؤسسة الزراعية بالمديرية الشمالية : ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥/١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ *

الموسم	الايرادات من بيع المياه بالجنيه السوداني	بيع المحاصيل	مصادر أخرى	الجملة	المنصرفات بالجنيه السوداني	الخسارة السوداني
١٩٦٤ ــ ٦٥	١١٦ر٦٤٧	٧ر٤٧٠	٩٣٥	١٢٥ر٠٥٢	١٧٥ر٦٩٥	٥٠ر٦٤٣
١٩٦٥ ــ ٦٦	١٣٤ر٠٢٩	٤ر٥٠٦	٣ر١١٣	١٤١ر٦٤٨	١٨٤ر٧٥٧	٤٣ر١٠٩
١٩٦٦ ــ ٦٧	١٢٧ر٣٦٦	٤ر٨٩١	١ر٠٣٦	١٣٣ر٢٩٣	٤٠٧ر٠١٥	٢٧٣ر٧٢٢
١٩٦٧ ــ ٦٨	١٣٠ر٣٧٠	٦ر٣١٧	٦ر٧٢١	١٤٣ر٤٠٨	٢٢١ر٩٣٥	٨٧ر٥٢٧
١٩٦٨ ــ ٦٩	١٣٨ر٤٠٣	٠ر٧٦٤	٨ر٧٥١	١٤٧ر٩١٨	٣٠٧ر٣٦٧	١٥٩ر٤٤٩
١٩٦٩ ــ ٧٠ **	١٣١ر٤٥٨	٢ر٩٠٠	٢ر٧٢٤	١٣٧ر٠٨٢	٢٤٥ر١٩٢	١٠٨ر١١٠
المتوسط	١٢٩ر٧١٢	٤ر٤٧٤	٣ر٨٨٠	١٣٨ر٠٦٦	٢٥٦ر٩٩٤	١١٨ر٩٢٧

* المصدر : المؤسسة العامة للانتاج الزراعي ــ قسم الحسابات ، الخرطوم ، السودان.
** الارقام لموسم ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ تمثل المجموع لاحدى عشر شهرا فقط .

ج ــ الإرتفاع المستمر فى مرتبات وأجور العاملين بالمؤسسة نتيجة تطبيق سياسة الكادر الخاطئة بما لا يتناسب وإدارة المشاريع بطريقة مثلى تساعد على تقليل المنصرف على أجهزة الإدارة الزراعية وقسمى الهندسة المدنية والميكانيكية .

د ــ سوء توزيع واستعمال مياه الرى والوقود ، والحالة الرديئة للقنوات وسوء تخطيطها فى تلك المشاريع والظاهرة المشتركة فى هذه المشاريع هى طول الترع واعوجاجها ، وكثرة « البرانيخ » « والجنابيات » باستثناء مشروعى البرقيق والعالياب ، الأمر الذى يجعل التحكم فى الرى والعدالة فى توزيع المياه بين المزارعين أمرا بالغ الصعوبة .

(٢) إنخفاض نسبة الكثافة الإنتاجية ، حيث يشغل إنتاج المحاصيل الموسمية ذات العائد المنخفض نسبيا ، مساحة أكبر من تلك التى يستوظفها إنتاج المحاصيل المستديمة ، وحيث لا تستوعب الدورة الزراعية المتبعة حاليا كل الأراضى الصالحة للزراعة (أنظر الجدول نمرة ٨) .

(٣) وبالرغم من أن الحكومة هى صاحبة الحق فى الإستثمار فى مشاريع المؤسسة بالمديرية الشمالية ، إلا أن وقف الخدمات على مياه الرى وحدها لم يقلل من عمليات الإستغلال التى تمارس على فقراء المزارعين فى مجالى توزيع وتبادل السلع الإستهلاكية ومستلزمات الإنتاج ، ولهذا ــ ولاشك ــ أثره غير المباشر على علاقة ضريبة المياه ، إذ أنه يزيد من إرتفاع تكلفة الإنتاج ، ويقلل من حجم صافى العائد النقدى لفقراء المزارعين ويقف حائلا دون إمكانية تعديل رسوم مياه الرى لتتمشى مع الزيادة التى طرأت على أسعار وسائل الرى والإنتاج دون أن يؤثر ذلك على المستوى المعيشى لفقراء المزارعين .

(٤) ولابد لأن يكون لتفتيت الملكية الناجم من نظام الإرث وإزدياد السكان بنسبة عالية ، الأثر المباشر على إنخفاض إنتاجية العمل والأرض ويظهر ذلك بوضوح فى الفارق الذى يميز مستوى الإنتاج فى الحواشات النظامية (الحكومية) أو المشاريع التى تسودها الأراضى الحكومية (مشروعى البرقيق

الجدول نمرة « ٨ » : مشـــاريع المؤسســـة الزراعية للمديرية الشمـــالية : الكثافة الإنتاجية لموسم ١٩٦٨ ــ ٦٩ .

المشروع	المساحة الاجمالية بالفـدان	المساحة للمحاصيل المستديمة بالفدان	مسـاحة المحاصيل البـور بالفدان	النسـبة المئوية من إجمـالى المســـــاحة للصيفي ٪	الدميرة ٪	الشتوى ٪	نسبة المحاصيل المستديمة لاجمالى المســاحة ٪	كثافـة إجمالى الانتاج ٪
قندتو	٣٧١٤	٥٢٤	٣١٨٠	٥ر٥	١٢ر٩	٣٢ر٤	١٤ر١	٦٤ر٩
الكتياب	٥٧٧٤	٣٠٠	٥٤٧٤	٣ر٠	١٣ر٨	١٣ر٢	٥ر٢	٣٥ر٩
العالياب	٥٢١٤	٢٨٣	٤٩٣١	٩ر٩	١٠ر٠	٢٣ر٧	٥ر٤	٤٩ر٠
الباوقـه	٣٨٥٣	٨١٧	٣٠٣٦	٩ر٤	١٠ر٤	٢٠ر٨	٢١ر٢	٦١ر٨
نـورى	٤٠٠٠	١٩٩٢	٢٠٠٨	٥ر٩	١ر٨	٩ر٠	٤٩ر٨	٦٦ر٥
القربـر	٢٣٦٩	١١١٦	١٢٥٣	١ر٨	٧ر٥	١١ر٩	٤٧ر١	٧٢ر٨
الكلـد	٣٩٤٨	٩٣٧	٣٠١١	٦ر٥	٢ر٥	١٤ر٤	٢٣ر٧	٤٨ر٩
الفابـه	٢٥٠٠	٦٥٠	١٨٥٠	١٦ر٦	١٢ر٥	٣٠ر٦	٢٦ر٠	٨٥ر٧
البرقيق	٥٠٠٠	٤٢٢	٤٥٧٨	١٩ر٨	١٤ر٣	٣٤ر١	٨ر٤	٧٦ر٦

والعالياب) بالمقارنة مع إنتاجية الحيازات الخاصة والمشاريع التى تتعاظم فيها نسبة الملكية الخاصة للأرض • وبالرغم من أن اتفاقيتى المياه وعقد الإيجار السنوى يمنحان حق التصرف فى الحواشات الحكومية المكونة من عشرة أفدنة أو أقل لشخص واحد فقط ، إلا أن انتشار أسلوب التأجير على أساس المساحات الصغيرة ، وواقع الأراضى الزراعية الحكومية بشمولها للأصناف والتراكيب (الأراضى الواقعة قصاد السواقى) ، واعتراف المحاكم الأهلية حسب العرف والعادة باستغلال الأرض الحكومية عن طريق نظام المشاركة ، كل ذلك أتاح للكثير من مزارعى المشاريع الحكومية فرصة التحايل على أحكام اتفاقيتى المياه وعقد الإيجار والتصرف فى الأراضى الحكومية على أساس المشاركة •

ويترتب على تعدد الحصص الصغرى آثار سالبة ، لاتحد فقط من الكفاءة فى توزيع مياه الرى بطريقة حديثة ، وتطبيق دورة زراعية سليمة ، نتيجة لتجزئة الساقية الواحدة إلى قطع صغيرة لاتتجاوز فى بعض الأحيان بضعة أمتار مربعة بين مئات المزارعين وعلى مختلف المحاصيل — وإنما تجعل أيضا من تحصيل ضريبة المياه أمرا باهظ التكاليف يعجز عنه الجهاز المكلف بذلك ، خاصة وأن الكثير من أصحاب الجنائن من المزارعين قد اتبع نظام « الفك » بديلا لربط الجنابن ، مما يساعد على خفض الرسوم المتحصلة نظير بيع مياه الرى ، ومما يخلق تناقضا بين المساحة المروية أصلا والمساحة المسجلة بكشوفات رسوم المياه • هذا فضلا عن أن الكثير من أصحاب المحاصيل المستديمة من الملاك الغائبين الشىء الذى يزيد من الصعوبات فى جمع ضريبة المياه •

نخلص من كل ما تقدم إلى أن علاقة الشراكة التقليدية التى تنتظم المشاريع التعاونية والخصوصية بالمديرية الشمالية تفتقر إلى الحافز المادى الذى يزيد من انتاجية الغالبية العظمى من المزارعين ، كما وتقلل من فرص تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة ، ورفع معدلات الإدخار لمجابهة متطلبات التنمية الزراعية بالمديرية الشمالية • وقد كان هذا الوضع — ومازال — نتاجاً طبيعيا للسياسة التى حكمت التصديق برخص المشاريع الخصوصية فى شكل « هبات حكومية » للعمد والمشايخ والتجار وأرباب المعاشات دون مراعاة

لموازنة التوسع فى الإستثمار الزراعى مع كفالة حق العمل والإنتاج لغالبية مواطنى المنطقة ، ودون التوفيق بين الملكية الفردية للأرض والنمط الأمثل للإنتاج بما يساعد على تطوير الإنتاج وفق الأسس الموضوعية الحديثة ، ودون المساس بتراث مزارع الشمالية المتميز بعمق الإحساس بالملكية الفردية •

وينبغى أن يتضمن قانون الإصلاح الزراعى تأميم وسائل الإنتاج (الرى) للرأسمالية الزراعية فى المشاريع الخاصة بالمديرية الشمالية (٥٠٠ فدان فأكثر) مع احترام الملكية الصغيرة والمتوسطة • ولابد من الإهتمام بتطوير القطاع التعاونى بأشكاله المختلفة ليشمل :

(١) تعاونيات الإنتاج لزراعة الأرض تعاونيا مع الإحتفاظ بملكية الأرض•

(٢) وتعاونيات الخدمات لخدمة تعاونيات الإنتاج •

غير أن هذا وحده لا يكفى ، فبناء التعاون على أسس غير رأسمالية لابد وأن يرتبط بإجراءات غير رأسمالية لتطوير فروع الأقتصاد الأخرى ، وتنفيذ إجراءات ديمقراطية واسعة فى أساليب العمل التعاونى • ويقضى ذلك أولا : اقامة روابط بين تعاونيات المزارعين والجمعيات التعاونية التجارية (الاتحاد التعاونى المركزى) بهدف الحد من المضاربة بأسعار المواد الغذائية ، ولضمان أسعار مجزية لإنتاج المزارعين فى مجالى الإستهلاك والتصدير ، الخ • وتطبيق نظام التعاقد مع القطاع الصناعى لضمان تحويل المنتجات وتسويقها• ثانيا : تقديم خدمات إنتاج للجمعيات التعاونية بأسعار ملائمة ، وتوفير الأساس المادى والفنى لزراعة حديثة عن طريق اقامة محطات لاعارة الآلات الزراعية • ثالثا : إنتهاج سياسة إئتمانية تستهدف مساعدة المنتج الصغير حماية له من الجشع وإستغلال النفوذ بواسطة أغنياء المزارعين والتجار•رابعا : تحديد أجرة الفدان لتتمشى مع تكلفة الرى الحقيقية سواء أكانت الطلمبات ملكا للجمعيات التعاونية أو للأفراد ، وتطبيق رسوم الرى بطريقة تصاعدية حسب ملكية الجناين ، وذلك كى يرتبط التوسع فى المحاصيل المستديمة بالإحتياجات الإستهلاكية ، وحتى لا يتضرر فقراء المزارعين من إرتفاع تكاليف المياه •